

الأفكار الاقتصادية عند الدُّجِّي في كتابه "الفلاكة والمفلوكون"

أ. د. تيسير سليمان الرِّدَّاوي (باحث رئيس) (٥)

د. صالح حميد العلي (باحث مشارك) (٥٥)

(*) أستاذ بكلية الاقتصاد، جامعة دمشق - الجمهورية العربية السورية.
(**) أستاذ مساعد بكلية الشريعة، جامعة دمشق - الجمهورية العربية السورية.

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى بيان أهم الأفكار الاقتصادية لدى الدُّلجي في كتابه "الفلاكة والمفلوكون"، التي تمثلت بآرائه عن الإنتاج وتقسيم العمل، والقطاعات الاقتصادية المختلفة من التجارة والزراعة والصناعة، وجعل للتجارة مركز الصدارة بين تلك الأنشطة الاقتصادية.

ثم تعرض الدُّلجي للحديث عن الطلب وأسباب ارتفاعه؛ كالحاجة إلى السلع وأسعارها، ودرجة تمدن المجتمع، وزيادة عدد سكانه، ثم ذكر أهم محددات الطلب - وهو دخل الفرد، وعلاقته باستهلاكه - . وأشار - أيضاً - إلى عرض عنصر العمل، والطلب عليه، وأثر ذلك في تحديد ثمن خدماته.

وتحدث الدُّلجي عن الادخار والاستثمار، وطبيعة العلاقة بينهما، ثم ذكر أثر الاستثمار في زيادة الدخل، ومن ثمَّ الزيادة في الطلب الكلي والعمالة.

وبيّن الدُّلجي أهمية الاقتصاد المعرفي، وضرورة الاستثمار في العلوم المختلفة، وأوضح مدى الارتباط بين انتشار العلوم، وتأثيرها في الحضارة الإنسانية.

المقدمة:

إن بحث الأفكار الاقتصادية في العصور الوسطى^(١) (٥٠٠-١٥٠٠م) لم يلق اهتماماً بدعوى أنها عصور ظلام وجهل، حتى إن مفكري النهضة الأوروبية عدّوا العلم ظاهرة أوروبية محضة، تبدأ من المجتمع اليوناني والروماني، وتنتهي في المجتمعات الأوروبية^(٢).

إن محاولة مفكري النهضة الأوروبية لم تقتصر على طمس الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى فحسب، بل جاهدت لعدم إظهار أي دور للمفكرين المسلمين في المجالات الاقتصادية... لا يستغرب ذلك من الأوروبيين!، ولكن الغريب حقاً أن نجد معظم الباحثين من عرب ومسلمين يتابعون أسلافهم الغربيين، فيبتكرون لتراثهم العربي والإسلامي، أو يقصرونه على بعض المفكرين... فإذا ما قرأنا كتاباً من الكتب المختصة بتاريخ الفكر الاقتصادي التي ألفها أساتذة عرب ومسلمون فإننا نلاحظ أنهم إذا تطرقوا لذكر الأفكار الاقتصادية الإسلامية في العصور الوسطى فإنهم يذكرونها ببعض صفحات، ويقتصرون على آراء بعض المفكرين المسلمين، مثل: ابن خلدون، والمقرئزي...^(٣) وقد ينظرون إلى الفكر العربي والإسلامي في فترة العصور الوسطى على أنه أقل شأنًا من الفكر الغربي في الفترة نفسها... وهذه تبعية بعيدة عن الموضوعية ولما كانت العصور الوسطى في أوروبا توصف بعصور الظلام والتخلف الفكري في الاقتصاد وغيره... فإن فترة العصور الوسطى عند

(١) يراد بالعصور الوسطى: الفترة التي بدأت منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية في يد القبائل الجرمانية في القرن الخامس الميلادي، التي استمرت حتى سقوط القسطنطينية في يد الأتراك في القرن الخامس عشر الميلادي. د. لبيب شقير: تاريخ الفكر الاقتصادي، ص ٥٣.

(٢) د. مصطفى العبدالله الكفري، دصالح حميد العلي: علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية، مقارنةً بالاقتصاد الإسلامي، ص ٢١٩. وينظر: د. لبيب شقير: تاريخ الفكر الاقتصادي، ص ٥٣، ٦٢.

(٣) ينظر على سبيل المثال: دإسماعيل سفر، ود. عارف دليلة: تاريخ الأفكار الاقتصادية، ص ٦١-٨٨.

المسلمين تمثل مرحلة النور، والنهضة العلمية، والازدهار الفكري في شتى المجالات، ولا سيما المجال الاقتصادي.

ومن أجل بيان ازدهار الفكر الاقتصادي الإسلامي في تلك الفترة، فقد تعرضنا للأفكار الاقتصادية عند علم من أعلام المسلمين، هو أحمد بن علي الدُّلجي.

إن دراسة الأفكار الاقتصادية عند المسلمين بعامة - والدُّلجي بخاصة - وبيان التسلسل التاريخي لهذه الأفكار يفيد في معرفة مدى سبق الفكر الاقتصادي الإسلامي غيره، ومدى إسهامه في تكوين النظرية الاقتصادية الإسلامية، وبيان أثر المفكرين المسلمين ضمن السياق التاريخي لهذه الأفكار في تطور الفكر الاقتصادي العالمي، وبيان مدى إسهامهم في النظريات الاقتصادية التي جاءت بعد ذلك، وعلاقة كل ذلك في وجود علم متميز يمكن أن يطلق عليه علم الاقتصاد الإسلامي.

مشكلة البحث:

أحس الباحثان بمشكلة فتور همة بعض الباحثين من العرب أو المسلمين - ولاسيما أرباب الاختصاص منهم - عن بيان بعض إسهامات المفكرين المسلمين في مجال الأفكار الاقتصادية. بالإضافة إلى أن بعض الباحثين ينظرون إلى الفكر العربي والإسلامي في فترة العصور الوسطى على أنه أقل شأناً من الفكر الغربي في الفترة ذاتها، فلم يكن له إسهامات تذكر في المجالات الاقتصادية. وهنا ينتاب الباحثين شعور بضرورة المساهمة في ذكر إسهامات بعض علماء المسلمين في المجال الاقتصادي. وتتحدد مشكلة البحث في بيان أهم الأفكار الاقتصادية عند الدُّلجي من خلال كتابه "الفلاكة والمفلوكون".

أسئلة البحث:

يسعى البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١ - هل ازدهر الفكر الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى؟

- ٢ - هل سبق الدُّلْجِي المفكرين الاقتصاديين في المدارس الاقتصادية المختلفة في بعض الأفكار الاقتصادية؟
- ٣ - ما آراء الدُّلْجِي حول القطاعات الاقتصادية؟
- ٤ - ما آراء الدُّلْجِي حول الإنتاج وتقسيم العمل؟
- ٥ - ما مدى العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار برأي الدُّلْجِي؟
- ٦ - ما رأي الدُّلْجِي في الاقتصاد المعرفي؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأمور الآتية:

- ١ - بيان مدى ازدهار الفكر الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى.
- ٢ - ذكر بعض الأفكار الاقتصادية التي سبق بها الدُّلْجِي المفكرين الاقتصاديين في المدارس الاقتصادية المختلفة.
- ٣ - بيان آراء الدُّلْجِي حول القطاعات الاقتصادية.
- ٤ - ذكر آراء الدُّلْجِي حول الإنتاج وتقسيم العمل.
- ٥ - بيان مدى إسهام الدُّلْجِي في العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار.
- ٦ - بيان رأي الدُّلْجِي في الاقتصاد المعرفي.

حدود البحث:

يقتصر البحث على استنباط أهم الأفكار الاقتصادية عند الدُّلْجِي من خلال كتابه "الفلاكة والمفلوكون"، المتعلقة بالإنتاج، وعناصره، وتقسيم العمل، والاستثمار والادخار، والقطاعات الاقتصادية، والعلاقة بين دخل الفرد واستهلاكه.

منهج البحث:

اعتمد الباحثان في بحثهما المناهج الاستقرائية والاستنباطية والتحليلية،

من خلال تتبع النصوص أو الجمل في كتاب الدُّلجي، وقراءتها بعمق، وتحليلها، وجمع المتشابه منها، من أجل استنباط صيغ أو أفكار اقتصادية.

الجهود السابقة:

من الجهود السابقة التي تعرضت لموضوع البحث واطلع الباحثان عليها: كتيب من القطع المتوسط عنوانه "الأفكار الاقتصادية عند علماء المسلمين في العصور الوسطى" طبعته ونشرته دار اليمامة بدمشق سنة ٢٠٠٥م، للدكتور صالح حميد العلي الذي ذكر فيه أهم أفكار الدلجي الاقتصادية التي تناولت الإنتاج وفروع النشاط الاقتصادي، والعلاقة بين الدخل والاستهلاك بشكل موجز لم يتجاوز خمس صفحات.

وتختلف هذه الدراسة عما قدّمه الدكتور صالح حميد العلي من حيث حجمها وموضوعاتها، فقد توسعت هذه الدراسة بالحديث عن القطاعات الاقتصادية في فكر الدلجي، ومقارنتها بالمدارس الاقتصادية التقليدية، ولاسيما المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراط)، والمدرسة المركانتيكية. بالإضافة إلى المقارنة بين أفكار الدُّلجي وأفكار بعض الاقتصاديين؛ كالاقتصادي الكلاسيكي الفرنسي جان باتيست ساي حول أسباب ارتفاع الطلب على السلع.

وأضافت هذه الدراسة أفكاراً جديدة تمثلت في الحديث عن الادخار والاستثمار في فكر الدلجي، ومقارنة ذلك بالفكر الاقتصادي. بالإضافة إلى حديث الدلجي عن موضوع الاقتصاد المعرفي، وأهمية استثماره في التعليم، وأثر العلوم في الحضارة الإنسانية، ومقارنة ذلك بما ذكره ابن خلدون عن الاقتصاد المعرفي. كما أضافت هذه الدراسة حديث الدلجي عن الكسب وتقسيم العمل، والإشارة إلى من سبقه بهذا الموضوع من علماء المسلمين؛ كمحمد بن الحسن الشيباني، والغزالي، والعز بن عبد السلام، وابن خلدون.

وهناك بحث آخر بعنوان "الفكر الاقتصادي العربي في القرن الخامس عشر: ابن خلدون - المقرئزي - أحمد بن علي الدُّلجي"، للدكتور محمد صالح، نشرته مجلة القانون والاقتصاد للبحث في الشؤون القانونية والاقتصادية من

الوجهة المصرية، السنة الثانية - العدد الأول (رمضان سنة ١٣٥٠هـ/يناير سنة ١٩٣٢م). تحدث فيه الباحث عن الفكر الاقتصادي عند بعض علماء العرب: كابن خلدون، والمقرئزي، والدلجي، بشكل عام، ولم يتعرض الباحث إلى الأفكار الاقتصادية التي بيّنتها هذه الدراسة.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وخمسة مباحث:

المبحث الأول: حياة الدلجي وعصره وكتابه " الفلاكة والمفلوكون " .

المبحث الثاني: آراء الدلجي حول القطاعات الاقتصادية وفروع النشاط الاقتصادي.

المبحث الثالث: رأي الدلجي بالعلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار.

المبحث الرابع: الاقتصاد المعرفي برأي الدلجي.

المبحث الخامس: آراء الدلجي حول الإنتاج وعناصره وتقسيم العمل.

المبحث الأول حياة الدُّلجي وعصره وكتابه الفلاكة والمفلوكون

أولاً - حياة الدُّلجي:

شهاب الدين أحمد بن علي بن عبد الله الدُّلجي، (نسبة إلى دُلجة بصعيد مصر) المصري الشافعي، تعلم بمصر، واشتهر بدمشق، برع في النحو، والعقليات، كان كثير الاستهزاء بالناس، حكم بإراقة دمه لزندقته. له مؤلفات عدة، منها: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، والفلاكة والمفلوكون. قيل: ولد سنة ٧٧٠هـ يوافقه ١٣٦٩ م، وقيل قبلها، ومات في القاهرة سنة ٨٣٨هـ / ١٤٣٥م^(٤).

ثانياً - عصر الدُّلجي^(٥):

خلصت مصر للمماليك الجراكسة في أواخر القرن الرابع عشر، وظلوا في الحكم مدة القرن الخامس عشر (١٣٨٢ - ١٥١٧م)، وكانوا يختارون السلطان من بينهم، ويتوقف بقاؤه في الحكم بمقدار ما يظهره من دهاء في تصريف شؤون المماليك، وبمقدار ما يعطيه من الأموال إلى أنصاره.

لقد كان سلاطين مماليك الجراكسة ينتهكون حريات الناس، حتى إن بارس باي وهو أقوى سلاطينهم، منع النساء من الخروج إلى الطرقات، وحرّم احتفالات الزواج.

وكان الفلاحون يخشون جلب ماشيتهم وحاصلاتهم إلى أسواق القاهرة حتى لا يصادرها المماليك، أو أعوان الحكومة بسعر إلزامي^(٦) لتخزينها في القصور.

لقد عانت مصر آلاماً، وتحملت مظالم ومغارم بسبب تقاتل الشيع المختلفة

(٤) الأعلام للزركلي: ١/١٧٧، هدية العارفين: ١/١٢٤. الضوء اللامع للسخاوي: ٢/٢٧.

(٥) "الفكر الاقتصادي العربي في القرن الخامس عشر ابن خلدون - المقرئزي - أحمد بن علي الدُّلجي"، د. محمد صالح، مجلة القانون والاقتصاد للبحث الشؤون القانونية والاقتصادية من الوجهة المصرية، السنة الثانية - العدد الأول (رمضان سنة ١٣٥٠هـ/ يناير سنة ١٩٣٢م) ص ٣٨٦.

(٦) "الفكر الاقتصادي العربي في القرن الخامس عشر"، د. محمد صالح، المرجع السابق ص ٣٨٧.

فيها. وكانت تنتابها - من آونة إلى أخرى - الأوبئة والطواعين والغلاء بسبب قصر مد النيل.

يقول المقرئزي^(٧): "إنه في عهد الناصر زين الدين (١٣٩٩-١٤٠٥م) عظم الغلاء والفناء، فباع أهل الصعيد أولادهم من الجوع، وصاروا أرقاء مملوكين، وشمل الخراب الشنيع عامة أهل مصر، وهبط تعداد السكان في عهد الناصر فرج (سنة ١٤٠٥م) إلى الثلث".

وعلى الرغم مما في عصر المماليك الجراكسة من الفوضى وانتشار المظالم، فقد ظهرت فيه طائفة من الكتّاب الذين عنوا بالمسائل الاقتصادية: كابن خلدون، والمقرئزي، والدُّلجي الذي وضع كتابه "الفلاكة والمفلوكون"، مبيّناً فيه أسباب الفقر، وحال الفقراء، مستوحياً ذلك من الواقع الذي عاشه، ومقترحاً بعض الحلول للحد من المآسي والنوائب التي أصابت أهل مصر.

وقد ربط الدُّلجي معظم موضوعات الكتاب بهذا الواقع، حيث رفض مسألة التوكل بمعنى التقاعس عن العمل بحجة التعلق بالقضاء والقدر، وأرجع أسباب قلة دخل العلماء إلى كثرة عرض أنفسهم وخدماتهم للناس، وقلة حاجة الناس إليهم. وجعل الزراعة باعتبارها أحد الأنشطة الاقتصادية الهامة بمرتبة متدنية بعد التجارة التي جعلها متصدرة القطاعات الاقتصادية، وبين الدُّلجي - أيضاً - أسباب زيادة استهلاك الفرد.

ثالثاً - كتاب الدُّلجي "الفلاكة والمفلوكون":

صنف الدُّلجي كتابه (الفلاكة والمفلوكون)، أي الفقر والفقراء، ويشير الدُّلجي في مقدمة كتابه إلى أن كلمة المفلوك "هي لفظة أعجمية يقصد بها الرجل غير المحفوظ، المهمل في الناس، لإملاقه وفقره"^(٨).

وإن الدافع لتأليف الكتاب: هو "أن سائلاً سأل عن السبب في عليّة الفلاكة والإهمال على نوع الإنسان"^(٩). إلا أنه من خلال قراءة الكتاب نرى أن الدُّلجي

(٧) الخطط للمقرئزي الجزء الثالث ص ٣٩٢.

(٨) الفلاكة والمفلوكون، مطبعة الشعب، القاهرة ١٣٢٢هـ، ص (٢).

(٩) الفلاكة والمفلوكون، مطبعة الشعب، ص (٢).

أرادَه بياناً للناس، وخصوصاً الفقراء، مبيناً فيه رفضه القاطع لفكرة التوكل، بمعنى التقاعس عن السعي في تحصيل الرزق بحجة أن الرزق مكتوب ومقدر على الإنسان فهو يقول:

"والغرض من هذا الفصل: إقامة الحجة على المفلوكين، وقطع معاذيرهم، وإجماعهم عن التعلق بالقضاء والقدر" (١٠). ويتابع الدُّلجي قائلاً: "إن التوكل لا ينافي التعلق بالأسباب، والزهد لا ينافي كون المال في اليدين، ...، وأن التوكل في اللغة: عبارة عن إظهار العجز والاعتماد على الغير" (١١).

وتحدّث الدُّلجي في كتابه أيضاً عن اقتصاديات الفقر، حيث ذكر معنى المفلوك، وبيّن أن لا حجة للمفلوك في أن يتعلق بالقضاء والقدر، ويقعد عن الكسب، بحجة أن الفقر ملازم له.

وعرّف التوكل بأنه: دوام حسن ملاحظة القضاء والقدر في جميع الحوادث دون اقتصار النظر على الأسباب الطبيعية، ودوام حسن الملاحظة يجمع التعلق بالأسباب، ولا ينافيها، وحينئذ فإن حركة الإنسان ببدنه، أو بتدبيره، إما لجلب نفع كالكسب، أو حفظه؛ كالادخار، أو دفع ضرر؛ كمقاومة الصائل، أو قطعه؛ كالتداوي.

وعرّف الزهد، وبين ضوابطه، فالزهد هو: ترك المباح المحبوب المقذور عليه لأجل الله. وذكر أن من قيوده:

الأول: ترك المباح، فتارك المحذور لا يسمى زاهداً.

الثاني: المحبوب، فتارك ما لا يفتن ولا ينتبه إليه؛ كالتراب، والحجر... لا يسمى زاهداً.

الثالث: كونه لأجل الله، فبذل المال، وتركه على سبيل السخاء، واستمالة القلوب، والطمع في الثناء لا يكون زاهداً.

الرابع: المقذور، فمن ترك ما لا يقدر عليه في دعوى الزهد في الملك لا يكون زاهداً (١٢).

(١٠) الفلاكة والمفلوكون، مطبعة الشعب ص (٧).

(١١) الفلاكة والمفلوكون، مطبعة الشعب، ص ٨.

(١٢) الفلاكة والمفلوكون: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت. د. ت ص ١٤.

وما بيّنه الدُّلجى من حقيقة التوكّل قد سبقه بذكره الإمام محمد بن الحسن الشيباني في كتابه "الكسب"، والوصّابي^(١٣)، وغيرهما. فقد وضّح الشيباني بالأدلة الشرعية حقيقة التوكّل وعدم منافاته للكسب، رادّاً بذلك على بعض الصوفية الذين يرون أنّ الكسب حرام، لا يحلُّ إلا عند الضرورة؛ لأنه ينفي التوكّل على الله تعالى، أو ينقص منه، فقال:

"والمذهب عند الفقهاء من السلف والخلف رحمهم الله تعالى أنّ النوع الأول من الكسب مباح على الإطلاق، بل هو فرض عند الحاجة. وقال قوم من جهّال أهل التقشف، وحمقى أهل التصوف: إنّ الكسب حرام لا يحلُّ إلا عند الضرورة، بمنزلة تناول الميتة. وقالوا: إنّ الكسب ينفي التوكّل على الله، أو ينقص منه، وقد أمرنا بالتوكّل، قال تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة، الآية ٢٣]. فما يتضمّن نفي ما أمرنا به من التوكّل يكون حراماً...

وأقوى ما نعتمده: أنّ الاكتساب طريق المرسلين... وقد اكتسبوا في بعض الأوقات؛ لبيّنوا للناس أنّ ذلك مما ينبغي أن يشتغل به المرء، وأنه لا ينفي التوكّل على الله كما ظنّه هؤلاء الجهال^(١٤).

وتحدث الدُّلجى - أيضاً - عن أسباب الفلاكة، وآثارها، وأقسام الناس بالنسبة للمفلوكين، فمنهم: مساو له في الفلاكة، ومنهم: أكثر منه فلاكة. وتوسع في الحديث عن أحوال المفلوكين، وذكر أنّ التملق والخضوع، وبسط أعذار الناس، والمبالغة في الاعتذار إليهم، وإظهار حبهم، ومناصحتهم من أحسن أحوال المفلوكين، وأليق الصفات بهم، وأفضل الطرق للوصول إلى مقاصدهم.

ثم ختم الكتاب بتراجم العلماء الذين أصابهم الفقر، وتقلصت الدنيا عنهم، ولم يحظوا منها بطائل. وذكر أشعار المفلوكين، وبين مقاصدها، وأنّ الحامل عليها إنّما هو الفلاكة. وذكر - أيضاً - وصايا يستضاء بها في ظلمات الفلاكة.

(١٣) البركة في فضل السعي والحركة، ص ٧، ٢١٥.

(١٤) الكسب، ص ٨٨، ٨١.

المبحث الثاني

آراء الدُّلجي حول القطاعات الاقتصادية

وفروع النشاط الاقتصادي

أشار الدُّلجي إلى القطاعات الاقتصادية و فروع النشاط الاقتصادي؛ من زراعة، وصناعة، وتجارة، حينما تحدث عن وجوه المعاش الطبيعي، و حصرها في الزراعة، والصناعة، والتجارة، وذكر وجوه المعاش غير الطبيعي، كالاسترزاق بالتنجيم والسحر. وتحدث عن الإنتاج الزراعي، وبين عوارض السماوية والأرضية. وتحدث أيضاً عن النشاط التجاري، واستثمار المال في التجارة، ورأى أنها تحتاج إلى سلع كثيرة، ورأس مال كبير، وأشار إلى ضرورة تنوع الاستثمار الذي يهدف إلى جبران كساد بعض السلع بنفاق بعضها الآخر، ولكي يستعان بالسلع النافقة على ادخار السلع الكاسدة، وبيعها عند تحسن الأسعار. وتحدث عن الشروط الواجب توافرها في التاجر أو المستثمر ليكون ناجحاً في تجارته و استثماره.

يعتقد الدُّلجي أن الثروة تأتي عن طريقين، فإما أن تكون موروثه، أو مكتسبة، أما المكتسبة فإما أن تكون طبيعية؛ وهي التجارة والزراعة والصناعة، وإما أن تكون غير طبيعية؛ كأعمال الكيمياء والتنجيم، ويقول في هذه المعاني: "إن السيادة والمجد والثروة والغنى وأشباهاها إما مكتسبة، وإما موروثه، فأما المكتسبة فما سوى الإمارة من المعاش الطبيعي إما تجارة أو فلاحه أو صناعة... أما وجوه المعاش غير الطبيعي؛ كالاسترزاق بالكيمياء، والتنجيم والدلالة، وقلم الشهادة لغير المعروف وسائر الأرزاق الهوائية الخطفية الصدفية فهي أرسخ قدماً في الفلاكة" (١٥).

أما وجوه المعاش الطبيعية التي يتحدث عنها الدُّلجي بإسهاب فيقسمها إلى ثلاثة أنواع: هي التجارة والفلاحه والصناعة. ولم يكن الدُّلجي جديداً في

(١٥) الفلاكة والمفلوكون، مطبعة الشعب ص ٥٣ . ٥٤

ذلك التصنيف إذ سبقه إليه آخرون من علماء المسلمين؛ كمحمد بن الحسن الشيباني^(١٦)، و أبي الفضل جعفر بن علي الدمشقي^(١٧)، والوصابي^(١٨)، وابن خلدون^(١٩)، لكن الدُّلجي حاول أن يتحدث عما يحتاج إليه كل نشاط اقتصادي من أموال، أو وسائل تقنية. كما أنه ربط بين الأرباح - التي يمكن تحقيقها من الإنتاج - وبين النفقات، وبين كيف يكون النشاط الاقتصادي ناشطاً، وكيف يكون كاسداً، ويمكن بيان ذلك من خلال الفقرات الآتية:

أولاً - التجارة: ويضعها الدُّلجي في صدارة القطاعات الاقتصادية، وهو بذلك يوافق رأي من سبقه من علماء المسلمين؛ كجعفر بن علي الدمشقي^(٢٠). والتجارة - برأي الدُّلجي - نشاط يحتاج برأيه "إلى رأس مال كبير يدار في وجوه الأرباح والتثمير، ويوزع على أنواع المتاجر، لينجبر كساد بعضها بنفاق الآخر، ويستعان بالنفاق على ادخار الكاسد، ارتقاباً لحالة السوق، واستمراراً للنفاق، ولكيلا يباع الكاسد في حال كساده"^(٢١). ويعتقد الدُّلجي أن التجارة ليست عفوية، بل تحتاج إلى معرفة وتجربة، فهو يقول: "وهي تحتاج لكي تكون رابحة إلى بصيرة تامة، ودراية وافرة، وتجربة كبيرة، وفراسة وحس، ... وعندما تتوافر هذه الخواص في التاجر تصبح التجارة رابحة، .. إن رواج الحرف ونفاقها هو سر موجوديتها"^(٢٢).

ويلاحظ من النص السابق أن الدُّلجي قد تحدث - أيضاً - عن الشروط الواجب توافرها في التاجر أو المستثمر ليكون ناجحاً في استثماره، وأشار إلى شرطين: **الشرط الأول:** أن يكون التاجر أو المستثمر ذا علم ودراية وافية، وتجربة كافية في المجال الذي يريد أن يستثمر أمواله فيه، وعلل ذلك بأن يأمن المستثمر

(١٦) الكسب، ص ١٤٠-١٤٦.

(١٧) الإشارة إلى محاسن التجارة، ص ٢٠-٢٢، ٦٩.

(١٨) البركة في فضل السعي والحركة، ص ٩-١٠.

(١٩) المقدمة، ص ٣٨٣.

(٢٠) الإشارة إلى محاسن التجارة، ص ٦٩.

(٢١) الفلاكة والمفلوكون، مطبعة الشعب ص (٥٣).

(٢٢) الفلاكة والمفلوكون، مطبعة الشعب ص (٤٨، ٥٣).

غش الباعة، وتدليس السماسرة. فقال: (لأن الحرف والصناعات على قسمين: قسم يلزم من العلم به، وإفادته من الحصول على ثمرته)^(٢٣). و الشرط الثاني: أن يملك التاجر أو المستثمر فراسة صادقة، وهدساً صحيحاً لمعرفة الناس، والأسواق، فيستطيع أن يميز بين المخادعين؛ ولا سيما ممن لهم صلة بالحكام، والذين يستدينون من التجار، أو يشاركونهم في تجارتهم، ويعطونهم أرباحاً كاذبة، أو رهوناً غير مملوكة. ثم إن هذه الفراسة مكتسبة، يمكن للمستثمر اكتسابها من خلال تجربته في الأسواق، وتخوله معرفة حال السلع، ووسائل ترويجها، والأصلح في بيعها. فقال: (فهي محتاجة (التجارة) إلى بصيرة تامة، ودراية وافية، وتجربة كاملة، ليؤمن بها من غش الباعة، وخلابتهم، وترويج السماسرة كواسدهم. ومفتقرة - أيضاً - إلى فراسة صادقة، وهدس صحيح، ليضع كل سلعة موضعها: زبوناً، وسوقاً، وترخيصاً، وإغلاء، وحلولاً، و تأجيلاً، وادخاراً، وتعجيلاً)^(٢٤).

ويلاحظ مما سبق أن الدُّلجي كان بارعاً في حديثه عن أسباب ارتفاع الطلب على السلع؛ كالحاجة إليها، ورخصها، وبيعها بثمن مؤجل. على الرغم من ذلك فإنه لم يكن مثل الاقتصادي الكلاسيكي الفرنسي جان باتيست ساي الذي جعل ارتفاع الطلب على السلع متعلقاً بالعرض منها، وهو ما يعرف بقانون الأسواق^(٢٥).

ثم إن الدُّلجي لم يكن يعزو ارتفاع الطلب إلى الأسباب المذكورة آنفاً فحسب، بل ربط ذلك بدرجة تمدن المجتمع، وكبر المدينة وكثرة أهلها. وهذا يعني أنه يؤكد أن الحاجة إلى السلعة هي التي تجعل منها سلعة نافقة في الأسواق، وأن نفاق هذه السلع يحقق لأصحابها الأرباح، ومن ثمَّ فإن ذلك سيؤدي إلى ازدياد الثروة في أيدي التجار؛ ولعل الحديث الهام حول رواج

(٢٣) الفلاكة والمفلوكون: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت. د. ت ص ١٤.

(٢٤) الفلاكة والمفلوكون: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت. د. ت ص ٥٨.

(٢٥) مقتضى هذا القانون أن العرض يخلق الطلب عليه، وبعبارة نقدية "حجم الإنتاج يحدد الإنفاق" ينظر: علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، د. مصطفى رشدي شيحة، ص ١٠٦.

السلع ونفاقها هو حديثه عن سلعة العلم التي سوف نتحدث عنها في فقرة مستقلة لما لها من أهمية عند الدُّلجي، لكن المهم في كل هذا الحديث هو تأكيد الدُّلجي أن البضائع بما في ذلك بضاعة "العلم" لا تصبح رائجة ومطلوبة إلا في مجتمع متقدم ومتمدن.

ثانياً - الزراعة: على الرغم من أن الدُّلجي يعد الزراعة نشاطاً اقتصادياً هاماً ومنتجاً لكنه جعلها في مرتبة متدنية، مخالفاً بذلك الفيزيوقراطيين (المدرسة الطبيعية)^(٢٦) الذين يرون أن الزراعة تمثل النشاط الاقتصادي الإنتاجي الأساسي في المجتمع إن لم يكن الوحيد. ويعتقد الدُّلجي أن أرباح الزراعة قليلة، بسبب تعرضها للعوارض السماوية؛ كالبرد، والهواء... إلخ. وكان يقلل من مدى نجاحها الذي يرتبط بعوارض أرضية أيضاً، أرجعها إلى سوء النبت... إلخ^(٢٧).

وتحدث عن الإنتاج الزراعي، وبين عوارضه السماوية والأرضية، فالسماوية؛ كالبرد، والهواء، وانقطاع المطر في وقته، وكثرته في غير وقته، ونزول البرد، والثلج. وأما الأرضية فأرجعها إلى سوء النبت، أو عدم صلاحية الأرض (سبخة)، أو عدم القيام بحقها من الحرثة، أو حمايتها من الحشرات، والحيوانات^(٢٨).

غير أن الدُّلجي طرق عاملاً آخر يجعل من الزراعة قطاعاً غير ناجح وهو استعباد أهلها و"توسع شروط مقاسمتهم وفرض الضرائب، والتفنن في وجوه الجبايات وأنواع الظلامات"^(٢٩)، وهنا كان الدُّلجي مصيباً حينما تحدث عن هذه الآثار السيئة، والتي تؤدي إلى تدهور الزراعة، إذ إن فرض الضرائب الباهضة من قبل الدولة على الفلاحين ومقاسمتهم أرباحهم (محاصيلهم) هو ضرر مؤكد على الزراعة، وتدهور لها، واضطراب في أحوال أهلها. وهو بهذه الفكرة يخالف المدرسة الطبيعية - أيضاً - التي عدت النشاط الزراعي هو النشاط الإنتاجي

(٢٦) علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي د- مصطفى رشدي شيحة، ص ١٠٢.

(٢٧) الفلاكة والمفلوكون: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت. د. ت ص ٢٤.

(٢٨) الفلاكة والمفلوكون: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت. د. ت ص ٢٤.

(٢٩) الفلاكة والمفلوكون، مطبعة الشعب ص (٥٤).

الذي يخلق الناتج الصافي (الفائض)، ومن ثمّ نادى الطبيعيون بألا يخضع للضرائب سوى هذا الناتج؛ لأنه لا توجد ثروة جديدة خارج نطاق هذا الناتج^(٣٠).

ثالثاً - الصناعة: ويضعها الدُّلجي - أيضاً - في مرتبة متدنية؛ لأنه يعتقد أنها تحتاج إلى المهارة، وهي متعبة لأصحابها، ويصيبها الكساد، والطلب عليها قليل، وعائدها ضعيف، ويرى الدُّلجي أيضاً أن نفوس الصناع بعيدة عن الأخلاق الرفيعة، حيث يقول:

"وأما الصناعات فلقلة الماهر الحائق فيها، وعلى الجملة، فالصنائع شاغلة لأصحابها عن الدّعة والراحة والرفاهية، ويطرقها الكساد كثيراً، ونفاقها لا جدوى له، ولا يحظى صاحبه لطائل، وأصحاب البضائع باذلون رقهم وعبوديتهم بأقل قليل للفقير والغني، والمسلم والذمي، فهم بمراحل عن الشهامة وعلو الهمة والأذفة"^(٣١).

وهكذا نلاحظ من تقسيم الدُّلجي لأوجه المعاش الثلاثة أنه يستخدم مفاهيم الكساد والنفاق والرواج، فالحرفة الكاسدة في رأيه هي التي تكون حاجة الناس إليها ضعيفة أو معدومة، ومن ثمّ فإنها حرفة سوف تزول، وأصحابها سوف يصبحون من عداد المفلوكين. أما الحرفة الرائجة أو المطلوبة فهي التي سوف يؤدي نفاقها إلى ازدهارها، ومن ثمّ إلى تحقيق الأرباح لأهلها. وتجدر الإشارة إلى أن الدُّلجي جعل التجارة في مركز الصدارة بين الأنشطة الاقتصادية التي يتحدث عنها، كما كان يفعل العرب آنذاك.

على الرغم من مرور أكثر من ثمانمائة عام على الإسلام. لكن هذا الانتماء لا يمكن أن يعتبر عيباً؛ لأن المدرسة المركانتيلية أكدت هذه المقولات بعد أكثر من مئتي سنة على الدُّلجي. لقد كان الدُّلجي يضع التجارة في المرتبة الأولى قناعة منه بأنها النشاط الاقتصادي الرائج، الذي يحقق نفاقه أرباحاً تساعد في تحمل خسائر البضائع الكاسدة حتى يحين الوقت لبيع هذه البضائع.

(٣٠) علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، د. مصطفى رشدي شيحة، ص ١٠٤.

(٣١) الفلاكة والمفلوكون: طبعة دار الكتب العلمية ص (٥٤).

المبحث الثالث

رأي الدُّلجي بالعلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار

أولاً - العلاقة بين الدخل والاستهلاك:

أشار الدُّلجي إلى العلاقة بين دخل الفرد، واستهلاكه، فقرر أن زيادة دخل الفرد تؤدي إلى زيادة استهلاكه، وذكر أسباب زيادة الاستهلاك، وأرجعها إلى الأمور الآتية:

- ١ - المباهاة والترفع على أمثاله من الناس.
- ٢ - الإفراط في الشهوات، والانهمك في الملذات.
- ٣ - الخوف من تنقيص الناس له، وسوء حديثهم عنه، واتهامهم له بالبخل.
- ٤ - إكراه مبعوض لتلك النعمة.
- ٥ - الحالات المتجددة في دخله يلزمها تجدد في أمور صرفه.

فقال: (كلما تجدد للإنسان دخل جَدَّد له صرفاً، إما للمباهاة، والترفع على أمثاله، أو إفراطاً في الشهوات... أو خوفاً من سوء القالة... أو لأن الحالات المتجددة في دخله يلزمها تجدد أمور في صرفه)^(٣٢).

وعبارة الدُّلجي (كلما تجدد للإنسان دخل جَدَّد له صرفاً) فيها إشارة صريحة إلى أهم محددات الطلب، وهو الدخل؛ إذ إن من المعروف أن "الزيادة في الدخل الفردي ستؤدي إلى الزيادة في الطلب على الكمية المشتراة من السلع والخدمات... وأن العلاقة بينهما طردية متزايدة"^(٣٣).

وتحدث الدُّلجي عن دخل العلماء في عصره، وقلته، وعلل ذلك بكثرة العلماء الذين يعرضون أنفسهم، وخدماتهم للناس، مع قلة حاجة الناس إليهم.

(٣٢) الفلاحة والمفلوكون: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت. د. ت ص ٣٥.

(٣٣) علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، د. مصطفى رشدي شيحة، ص ٢١٦.

وفي ذلك إشارة لطيفة إلى قانون العرض والطلب، ولا سيما عرض عنصر العمل، والطلب عليه، وأثر ذلك في تحديد ثمن خدماته.

ثانياً – الادخار والاستثمار:

على الرغم من أن الدُّلجي لم يدرك الفوائد الحقيقية للادخار على مستوى الأفراد وعلى مستوى الأمة، إلا أنه أشار إلى ميل الإنسان للادخار، وأن له أسباباً متعلقة بنفسيته، وأدائه لواجباته الدينية، وأن ذلك سيريح الإنسان، ويساعده في التقرب من دينه، حين يقول: "فمن انزعج قلبه بترك الادخار واضطربت نفسه وتشوشت عليه عبادته وذكره، واستشرف إلى ما في أيدي الناس فالادخار له أولى" (٣٤).

لقد كان موقف الدُّلجي أكثر حسماً ووضوحاً في أهمية الاستثمار من حديثه عن الادخار، فهو يدعو إلى استثمار الأموال وعدم تركها دون تشغيل، ويحارب في ذلك الاكتناز منسجماً مع تعاليم الإسلام، ومعتقداً بأن الاكتناز مخالف للعقل السليم فيقول: "إنه لا جائز أن يكون ادخار المال في الأرض لا لغرض، بأن يوضع تحت الأرض عبثاً لتأكله الأرض ويذهب سدى، فإن ذلك خلاف صريح للعقل" (٣٥).

هاتان الفقرتان في تشجيع الادخار والاستثمار أكدها الفكر التقليدي (٣٦) منذ نهاية القرن الثامن عشر على لسان كبار مفكريه من أمثال: آسميث وريكاردو ومالتوس وساي وستيوارت ميل، وكذلك فقد جاء بعد عام ١٩٣٦ جون مينار كينز ليؤكد أهمية الاستثمار من أجل زيادة الدخل وما يخلفه ذلك من زيادة في الطلب الكلي والعمالة.

(٣٤) الفلاكة والمفلوكون، مطبعة الشعب ص (١٠).

(٣٥) الفلاكة والمفلوكون، مطبعة الشعب ص (٣١).

(٣٦) علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، د- مصطفى رشدي شيحة، ص ١٠٤.

المبحث الرابع الاقتصاد المعرفي برأي الدُّلجي

إن براعة الدُّلجي بدت كثيراً في موضوع الاقتصاد المعرفي، الذي يجعل من المعرفة أساساً ومنطلقاً لكل العلوم، ولا سيما الاقتصادية، حتى إن اقتصاديي التعليم اليوم يرون أن العلم هو صنعة مثل باقي الصنائع، وأن الاستثمار فيها لا يقل أهمية عن الاستثمار في باقي القطاعات المنتجة، له تكاليف ومردود. ولم يكن الدُّلجي الوحيد الذي تحدث عن الاقتصاد المعرفي فحسب، بل سبقه في بيان ذلك ابن خلدون الذي عدَّ العلم وأدواته من جملة الصنائع الإنسانية الشريفة. فقال:

"إن الخط والكتابة من عداد الصنائع الإنسانية... وهو صناعة شريفة... وأن التعليم للعلم من جملة الصنائع ... ومما يدلُّ أيضاً على أن تعليم العلم صناعة اختلاف الاصطلاحات فيه، فلكل إمام من الأئمة المشاهير اصطلاح في التعليم يختص به، شأن الصنائع كلها" (٣٧).

ويعتقد الدُّلجي أن صناعة العلم لا تختلف عن باقي الصناعات؛ كالحياكة، والغزل والبيع، إن لم تكن أهم هذه الصنائع، لكثرة حاجة الناس إليها فيقول:

"الناس كانوا يرون احتياجهم إلى العلماء فوق احتياجهم للحاكة والباعة والصناع وباقي الحرف أضعافاً مضاعفة، وكان العلماء يسترزقون بعلومهم ومعارفهم، ويتخذونها ذرائع ووسائل إلى مقاصدهم فوق استرزاق الحاكة والخاطة؛ لذلك اتسع نطاق العلم، ودونت الدواوين، وصنفت الكتب وهذبت وبسطت واختصرت، واستجر العلم استجاراً، ونحرت أمواجه، وأخذ إلى أبعد مسافة من الأرض شرقاً وغرباً" (٣٨). أي أن الدُّلجي كان يدرك أن رواج العلم هو بسبب زيادة الطلب عليه، مثل رواج أية صناعة أخرى عند زيادة الطلب عليها، لكنه راح يعزو رواجها ذلك إلى فوائدها الكثيرة؛ لأنه يربط بين انتشار العلوم

(٣٧) المقدمة، ص ٤١٧، ٤٣٠-٤٣١.

(٣٨) الفلاحة والمفلوكون، مطبعة الشعب ص (٤٧).

وتأثيرها في الحضارة، وأخذ على ذلك مثلاً هو "مملكة فارس والعجم" فيقول:
"كانت أكثر تمدناً وحضارة فلذلك انتشرت العلوم فيها وأحكمت إحصاءاً بليغاً إلى
حد لا يوجد في غيرها، لكثرة ناسها وعظم مملكتها"^(٣٩).

ويلاحظ أن الدُّلجي يربط بين النهضة العلمية والحضارة بشكل عام، وذلك
من خلال حديثه عن العصر العربي الذي سادت فيه الترجمة والبحث والتأليف
والشعر إبان الفتوحات في نهاية العصر الأموي وبداية العصر العباسي، من
حيث كان الطلب المادي والمعنوي على العلم والعلماء، إذ طلب منهم الكثير في
أعمال التأليف والتدريس والفقهاء والترجمة، وأعطتهم الدولة الأجور المجزية
والمكافآت العالية. ولم يفد الدُّلجي أن يبين الآثار السيئة لعصر الانحطاط على
العلم والعلماء فلم "يبق من العلم سوى رسومه ومعاهده"^(٤٠)، "وخرجت
العلوم عن كونها حرفة من الحرف وصنعة من الصنائع، .. فوق قسم كبير
منهم (أي من العلماء) في العوز والإملاق، وذلك لعدم احتياج جمهور الناس إلى
ما بأيديهم احتياجاً لازماً لا مندوحة عنه"^(٤١).

وتجدر الإشارة إلى أن الدُّلجي الذي يعطي حرفة العلم ميزة على باقي
الحرف؛ لأنها حرفة ذات نفع كبير، وكسب عظيم لأصحابها، كان يطبق القاعدة
التي طبقها في معرض تقسيمه لأوجه المعاش الطبيعي، فلقد كان الوزراء
والأمراء بالإضافة إلى الخلفاء يشجعون البحث والشعر والأدب ويعطون للعلماء
مبالغ طائلة مقابل نتاجهم.

يقول الدُّلجي: "إنه قلما يخلو كتاب من كتب الأقدمين، وخصوصاً في العلوم
العقلية والأدبية، إلا ويذكر فيه الباعث على تدوينه، وزير أو قاض أو أمير.." ^(٤٢).

ويلاحظ أن ابن خلدون قد سبق الدُّلجي في بيان أثر الحضارة في
الصنائع والعلوم، فذكر مثلاً لذلك الحضارة في العراق والأندلس فقال: "إن
العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمران، وتعظم الحضارة، والسبب في ذلك أن

(٣٩) الفلاكة والمفلوكون، مطبعة الشعب ص (٤٧ - ٤٨).

(٤٠) المرجع السابق ذكره الفلاكة والمفلوكون"، مطبعة الشعب، ص (٤٩).

(٤١) الفلاكة والمفلوكون"، مطبعة الشعب، ص (٤١).

(٤٢) الفلاكة والمفلوكون"، مطبعة الشعب، ص (٤٦).

تعليم العلم... من جملة الصنائع... وأن الصنائع إنما تكثر في الأمصار وعلى نسبة عمرانها في الكثرة والقلّة والحضارة والترّف... ولا بد له [العلم] من الرحلة في طلبه إلى الأمصار المستبجّرة، شأن الصنائع كلها، واعتبر ما قرّناه بحال بغداد وقرطبة والقيروان والكوفة؛ لما كثر عمرانها صدر الإسلام واستوت فيها الحضارة كيف زحرت فيها بحار العلم وتفنّنوا في اصطلاحات التعليم وأصناف العلوم... ولما تناقص عمرانها... انطوى ذلك البساط بما عليه جملة، وفقد العلم بها والتعليم، وانتقل إلى غيرها من أمصار الإسلام" (٤٣).

ويمكن القول: إن الدّلجى في حديثه العقلاني عن مردودية العلم الخاصة على العلماء والمشتغلين به، أو عن مردوديته على الدولة كعنصر هام من عناصر الحضارة، يدل على وعيه في قضايا مردود التعليم، ومخرجاته، وربطه بينها وبين تحسين المستوى المادي للأفراد من ناحية، وتقدم الأمة وازدهار حضارتها من ناحية أخرى.

المبحث الخامس

آراء الدّلجى حول الإنتاج وعناصره وتقسيم العمل

تحدث الدّلجى عن الإنتاج حينما تعرض للحديث عن الاكتساب، وبيان حكمه، فذكر أن الاكتساب لإحياء النفس واجب، والاكتساب لنفقة الزوجة، وبعض الحالات التي تتعلق بالأصول والفروع واجب أيضاً؛ لأن إهمال العيال حرام، وإهلاك النفس جوعاً حراماً أيضاً. وتصبير النفس على الجوع لمن لا تطيق نفسه ذلك، وتضطرب عليه حرام أيضاً (٤٤).

وتحدث أيضاً عن المال، ومدى حاجة الناس إليه، وأن وجوده في أيديهم من أعظم أسباب الحصول على حاجياتهم، ومتطلباتهم (٤٥). وتحدث عن العمل،

(٤٣) "المقدمة"، ص ٤٣٤.

(٤٤) الفلاكة والمفلوكون: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت. د. ت ص ١٤-١٥.

(٤٥) الفلاكة والمفلوكون: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت. د. ت ص ١٢.

والمال بكونهما عناصر إنتاجية حينما تطرق للحديث عن العمل الحرفي، وأهميته في المجتمع، فقال: (حتى إن الرغيف من الخبز لا يصير رغبياً إلا بالآلات، وأعمال تفتقر إلى صناع كثيرين كثرة بالغة)^(٤٦).

على الرغم من أن الحديث عن الكسب والتعاون وتقسيم العمل ليس جديداً، إذ طرقه قبل ذلك من علماء المسلمين: محمد بن الحسن الشيباني^(٤٧)، والغزالي^(٤٨)، والعز بن عبد السلام^(٤٩)، وأبدع فيه ابن خلدون^(٥٠)، فقد تحدث عنه الدُّلجي أيضاً، مؤكداً أن الإنسان مدني بطبعه، لا يستطيع أن يعيش في معزل عن الآخرين لتأمين احتياجاته ومتطلباته، كان لابد للإنسان أن يختص في جزء من العمل يكمل ويتم الأعمال التي يقدها الآخرون؛ لأنه من المستحيل أن يقوم الإنسان بكل الأعمال التي تلبى احتياجاته.

يقول: "إن الإنسان مدني بالطبع، لا يمكنه أن يستقل بنفسه منفرداً عن الغير، بحيث لا يستعين بأحد في حاجاته وضروراته، بل لا قوام لأحواله إلا بالتعاون، حتى إن الرغيف من الخبز لا يصير رغبياً إلا بالآلات وأعمال تفتقر إلى صناع كثيرين كثرة بالغة. والمدنية في اصطلاح الحكماء هي الاجتماع، ولما أن الإنسان مدني بالطبع في أحواله الكمالية والمصلحية فلا يمكنه أن يستقل بنفسه منفرداً عن الغير، بحيث لا يستعين بأحد في أموره الكمالية والمصلحية والوجدان والتجربة"^(٥١).

ويرتب الدُّلجي الناس حسب كسبهم وحظهم من المال، ويذكر مساوئ اجتماع الفلاكة فيقول: "إن الناس بالإضافة إلى المفلوك أربعة أقسام: مساو له في الفلاكة، أكثر منه فلاكة، أعلى منه بقليل، أعلم منه مطلقاً، ...

(٤٦) الفلاكة والمفلوكون: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت. د. ت ص ٦١.

(٤٧) الكسب، ص ١٢١-١٦٣، ١٦٥-١٦٥.

(٤٨) إحياء علوم الدين، ٤/ ٢٢٧٥.

(٤٩) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ٢/ ٥٩.

(٥٠) المقدمة، ٣٨٣.

(٥١) الفلاكة والمفلوكون، " مطبعة الشعب (ص ٢٠).

فالقسمان الأولان لا فائدة في الاجتماع بهما؛ لأن حكمة التمدن مفقودة فيهما، وغاية الاجتماع تضاعف الفلاكة وتكاثفها^(٥٢). لا فائدة إذن من تعاون أو اجتماع المفلوكين؛ لأن الإنسان - بحد ذاته - يهدف في رأي الدُّلجي إلى الكسب أو الادخار، أو تجنب المرض والشفاء منه، إذ يقول: "فحركة العبد ببدنه أو بتدبيره إما لجلب نفع؛ كالكسب، أو حفظه؛ كالادخار، أو دفع ضرر؛ كمقاومة الصائل، أو قطعه؛ كالتداوي"^(٥٣).

(٥٢) الفلاكة والمفلوكون"، مطبعة الشعب، ص (٢٠).

(٥٣) الفلاكة والمفلوكون"، مطبعة الشعب ص (٨).

الخاتمة:

وفي نهاية هذا البحث يمكن ذكر أهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يأتي:

١ - تحدث الدُّلجي عن القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ الزراعة والتجارة والصناعة، وجعلها من وجوه المعاش الطبيعي للأفراد، ولكنه جعل التجارة في مركز الصدارة بين تلك الأنشطة الاقتصادية، وهذا يعني أنه سبق المدرسة الماركنتيلية بأكثر من مئتي عام التي جعلت التجارة النشاط الاقتصادي الأساس الذي يحقق أرباحاً.

٢ - تحدث الدُّلجي عن الطلب، وأسباب ارتفاعه، وذكر منها؛ الحاجة إلى السلع، ورخصها، وبيعها بثمن مؤجل، وهو بذلك يخالف الاقتصادي الكلاسيكي الفرنسي جان باتيست ساي الذي جعل ارتفاع الطلب على السلع متعلقاً بالعرض منها. ثم إن الدُّلجي لم يكن يعزو ارتفاع الطلب إلى الأسباب المذكورة آنفاً فحسب، بل ربط ذلك بدرجة تمدن المجتمع، وكبر المدينة وكثرة أهلها. وهذا يعني أنه يؤكد أن الحاجة إلى السلعة هي التي تجعل منها سلعة نافقة في الأسواق. وأشار أيضاً إلى العرض، ولا سيما عرض عنصر العمل، والطلب عليه، وأثر ذلك في تحديد ثمن خدماته.

٣ - عدّ الدُّلجي الزراعة نشاطاً اقتصادياً هاماً ومنتجاً، لكنه جعلها في مرتبة متدنية، مخالفاً بذلك الفيزيوقراطيين (المدرسة الطبيعية) الذين يرون أن الزراعة تمثل النشاط الاقتصادي الإنتاجي الأساسي، وقد أصاب الدُّلجي حينما قال بعدم جواز فرض الضرائب على النشاط الزراعي؛ لما تحدثه من آثار سلبية على قطاع الزراعة، واضطراب إنتاجها، وهو بهذه الفكرة يخالف المدرسة الطبيعية أيضاً التي ترى جواز خضوع الناتج الصافي (الفائض) من الزراعة للضرائب.

٤ - شجع الدُّلجي على الادخار والاستثمار، وهذا ما أكده المفكرون التقليديون منذ نهاية القرن الثامن عشر، أمثال؛ آسميث وريكاردو ومالتوس وساي وستيوارت ميل، وهو ما أكده أيضاً كينز ١٩٣٦م، الذي

ذكر أهمية الاستثمار من أجل زيادة الدخل وما يخلفه ذلك من زيادة في الطلب الكلي والعمالة.

٥ - تحدث الدُّلْجِي عن الاقتصاد المعرفي، الذي يجعل من المعرفة أساساً ومنطقاً لكل العلوم، وهذا الموضوع بيّن أهميته في العصر الراهن اقتصاديو التعليم، ورأوا أن العلم هو صنعة كباقي الصناعات. ويعتقد الدُّلْجِي أن العلم هو صنعة مثل باقي الصنائع، لا تصبح رائجة ومطلوبة إلا في مجتمع متقدم ومتمدن. وأن الاستثمار في صنعة العلم لا يقل أهمية عن الاستثمار في باقي القطاعات المنتجة، فإن لها تكاليف ومخرجات، يمكن استثمارها في القطاعات الاقتصادية كافة. ومما يدل على عقلانية الدُّلْجِي أنه ربط بين انتشار العلوم، وتأثيرها في الحضارة، وأشار إلى أثر العلم في تحسين المستوى المادي للأفراد من ناحية، وتقدم الأمة وازدهار حضارتها من ناحية أخرى.

٦ - ذكر الدُّلْجِي أهم محددات الطلب - وهو الدخل - في أثناء حديثه عن العلاقة بين دخل الفرد، وزيادة استهلاكه، فقرر أن زيادة دخل الفرد تؤدي إلى زيادة استهلاكه، وذكر أسباباً عدة لزيادة الاستهلاك. وهذا ما يوافق عليه المفكرون الاقتصاديون المعاصرون الذين يرون أن الزيادة في الدخل الفردي ستؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات. وأن العلاقة بين الدخل والطلب طردية.

المصادر والمراجع

- ١ - الإشارة إلى محاسن التجارة: أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي، تحقيق: البشرى الشوربجي، مكتبة الكليات الأزهرية، الإسكندرية، ط١/ ١٩٧٧.
- ٢ - إحياء علوم الدين: الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت، دت.
- ٣ - البركة في فضل السعي والحركة: محمد بن عبدالرحمن الوصابي، المكتبة الأزهرية للتراث، ط ١٩٩٤.
- ٤ - تاريخ الأفكار الاقتصادية، د. عارف دليلة، ود. إسماعيل سفر، طبعة جامعة دمشق.
- ٥ - تاريخ الفكر الاقتصادي: د. لبيب شقير، دار نهضة مصر، القاهرة. دت.
- ٦ - الخطط للمقريزي، مطبعة النيل سنة، ط/ ١٣٢٥هـ.
- ٧ - علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، د. مصطفى رشدي شيحة، الدار الجامعية، القاهرة، ط١٩٨٧.
- ٨ - علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية مقارناً بالاقتصاد الإسلامي: د. مصطفى عبدالله الكفري، ود. صالح حميد العلي. مطبعة جامعة دمشق، ط١/ ٢٠٠٤.
- ٩ - الفكر الاقتصادي العربي في القرن الخامس عشر ابن خلدون - المقريزي - أحمد بن علي الدُلجِي: د. محمد صالح، مجلة القانون والاقتصاد للبحث الشؤون القانونية والاقتصادية من الوجهة المصرية، السنة الثانية - العدد الأول (رمضان سنة ١٣٥٠هـ / يناير سنة ١٩٣٢م).
- ١٠ - الفلاكة والمفلوكون: أحمد بن علي الدُلجِي، دار الكتب العلمية، بيروت دت، مطبعة الشعب، القاهرة ١٣٢٢هـ.

- ١١- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، العز بن عبد السلام، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- ١٢- الكسب: محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١/١٩٩٧.
- ١٣- كشف الظنون ومعه (هدية العارفين): مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٢.
- ١٤- مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.